

وزارة الزراعة تدين العدوان الأمريكي على مزرعتين في ذمار وصنعاء
الوزير الرباعي يحث على تكثيف الجهود في تنفيذ الخطط الزراعية والسهمية لتحقيق الأمن الغذائي
محافظ الجوف يدعو رجال الأعمال إلى الاستثمار في زراعة الجبوب بالمحافظة



المركز الإعلامي لوزارة الزراعة
والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزارة الزراعة
والثروة السمكية والموارد المائية

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

www.agri-yemen.net

زراعية - تنمية - مجتمعية | السبت 14 شوال 1446هـ | 12 أبريل 2025م | العدد 106 | أسبوعية | 12 صفحة

مدير فرع مكتب الزراعة بمديرية بلاد الروس الدكتور مبخوت القشبي لـ "اليمن الزراعية"



- السدود في المديرية قديمة وهي تحتاج إلى صيانة وترميم
- نستقبل موسم الأمطار بالتوعية بأهمية تنظيف البرك وترميمها
- أعددنا دراسة لإنتاج مشروع كبير يخفف فاتورة استيراد الميريات
- نحن بصدد إنشاء معامل ومصانع لإنتاج الفراولة والقرع
- برنامج التوسع الزراعي لهذا العام انطلق وحقق نتائج واعدة بفضل تكاتف المجتمع

تنظيف متواصل للقنوات المائية والسدود والحواجز ونزول
ميداني لتوعية المواطنين للابتعاد عن مجاري السيول

الاستعدادات مكثفة لتفادي كوارث السيول

إنشاء محكمة زراعية متخصصة في اليمن

ما أهميتها وما اختصاصاتها والنتائج المتوقعة؟

استغلال
موسم
الأمطار
في الزراعة
المطرية



حوادث
الغرق في
سواحل
الحديدة



ظاهرة
مقلقة
تستوجب
التحرك
العاجل



الوزير الرباعي يحث على تكثيف الجهود في تنفيذ الخطط الزراعية والسلمية لتحقيق الأمن الغذائي

اليمن الزراعية - صنعاء



شدد وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي على ضرورة تعزيز ثقافة العمل المؤسسي، وتكثيف الجهود في تنفيذ الخطط الزراعية والسلمية لتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في التنمية الوطنية. وأكد خلال تفقده لمستوى الانضباط للمواطنين.

وزارة الزراعة تدين استهداف العدوان الأمريكي لمزارعتين في ذمار وصنعاء

اليمن الزراعية - ذمار

واعتبرت الوزارة أن هذه الجرائم تأتي ضمن سلسلة من الانتهاكات المتكررة التي تطال المنشآت المدنية والقطاع الزراعي، وتشكل تصعيداً خطيراً يستهدف الأمن الغذائي ويضعف من معاناة الشعب اليمني. وأكد البيان أن استمرار العدوان الأمريكي في استهداف المشاريع الزراعية يعكس إصراراً واضحاً على تدمير مقدرات اليمن، في خرق فاضح للقوانين والمواثيق الدولية التي تحمي الأعيان المدنية.



وأدانت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، استهداف طيران العدوان الأمريكي لمزارعتين في مديرية عنس بمحافظة ذمار ومنطقة الحاروري بمديرية همدان في محافظة صنعاء، ما أدى إلى إصابة أربعة مدنيين وأضرار بالغة في الممتلكات الزراعية.

الجوف: مناقشة لشراء معدات زراعية دعماً لزراعة القمح

اليمن الزراعية - متابعات:



دعا محافظ الجوف اللواء فيصل أحمد حيدر رجال الأعمال إلى الاستثمار في زراعة الحبوب بالمحافظة، مشيداً بجهود المساهمين في تمويل مشروع التوسع الزراعي. وجاء ذلك خلال كلمة له خلال افتتاح لجنة المناقصات لشراء معدات وآليات

الوزير الرباعي يناقش آفاق التعاون مع وزارت النفط والخدمة المدنية والتطوير الإداري

اليمن الزراعية - صنعاء



استمرارية العمل في هذا المسار، بما يساهم في تطوير الأداء المؤسسي وتحقيق التحول نحو الإدارة الرقمية. وأشاد وزير الخدمة المدنية بجهود وزارة الزراعة في تفعيل الربط الشبكي وتبني الأنظمة الإلكترونية الحديثة، مؤكداً أهمية تكامل الجهود مع خطط الوزارة في تحديث الإدارة العامة وتعزيز كفاءة العمل الحكومي من خلال التحول الرقمي.

فيما أكد وزير الزراعة والثروة السمكية، حرص الوزارة على استمرار تنفيذ برامج الأتمتة والربط الشبكي، بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية، مشدداً على تبادل البيانات وتكامل الأنظمة بما يخدم أهداف التطوير الإداري والارتقاء بالخدمة العامة.

المساعد لشؤون المعادن الدكتور يحيى الأعجم، ورئيس الهيئة العامة للموارد المائية المهندس هادي قريعة، ورئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس عبدالعزيز الغفاري، والمسؤول في هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية محمد الجحدري.

من جانب آخر ناقش لقاء ضم، وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، والخدمة المدنية والتطوير الإداري الدكتور خالد الحوالي، سبل تعزيز التعاون بين الوزارتين، ومتابعة الاستمرار في تنفيذ أعمال الأتمتة والربط الشبكي وتبادل البيانات. واستعرض اللقاء، مستوى التقدم في خطوات الأتمتة، وسبل ضمان

ناقش لقاء ضم وزير النفط والمعادن الدكتور عبدالله الأمير والزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، آفاق التعاون بين القطاعين الزراعي والنفطي في اليمن. وركز اللقاء على تعزيز مجالات التعاون في حماية وتغذية المياه الجوفية في حوض صنعاء، والتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة.

وأكد أهمية تكامل الجهود بين الهيئة العامة للموارد المائية وهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، لوضع آليات فعالة تساهم في حماية المخزون الجوفي في حوض صنعاء، وذلك من خلال تحليل البيانات الجيولوجية والمائية، وضبط الاستخدامات الزراعية والصناعية للمياه، بما يعزز استدامة هذا المورد الحيوي.

وشدد اللقاء على ضرورة تعزيز التعاون الفني والمعلوماتي بين الجهات المختصة، وتطوير أنظمة الرصد والمتابعة، والعمل لمواجهة التحديات البيئية والمائية، لا سيما في ظل التغيرات المناخية والتوسع العمراني والزراعي المتسارع. حضر اللقاء وكيل وزارة النفط

اقتلاع أشجار القات وإستبدالها بشتلات البن في مديرية جبل الشرق

اليمن الزراعية - ذمار



لوايدي صُر في زراعة البن منذ القدم. بدورهم ناشد المبادرون، قيادة الجبهة الزراعية إسناد مثل هذه المبادرات وتوفير شتلات البن وإنشاء الخزانات التجميعية لحصاد وتوزيع المياه وشبكة ري، والمعدة اللازمة لإزالة مخلفات السيول، واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية.

الجدير بالذكر، أن صُر يحظى بالمقومات والعوامل الملائمة لزراعة البن بمساحة تقديرية حوالي 220 لينة ذات ثروة خصبة ووجود ما يقارب 15 ألف شتلة بن، ومصادر المياه المناخ المناسب لزراعة البن.

من جانبه دعا مسؤول العلاقات العامة والتخطيط بجمعية جبل الشرق محسن زيد، جميع المزارعين في ربوع المديرية إلى أن يحذوا حذو هذه المبادرة التي تأتي في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبن، وبلوغ مرحلة الإكتفاء الذاتي.

فيما أكد مسؤول التوعية العامة بعزلة القارة علي البلالي، أن هذه المبادرات تضاف إلى جهود الجمعية في تعزيز الجبهة الزراعية لخفض فاتورة الاستيراد.

من جهتهم أوضح مزارعي الوادي، أن المبادرة ستعيد التاريخ الزراعي العريق

دُشن بوادي صُر بعزلة القارة في مديرية جبل الشرق بمحافظة ذمار، مبادرة اقتلاع اشجار القات وزراعة 2300 شجرة البن بديلاً عنها، بالتعاون مع الجمعية التعاونية الزراعية.

تعد المبادرة المرحلة الثانية أطلقها المواطن عبدالكريم اسماعيل الغشم، بعد إعادة تأهيل الوادي والغيل وإزالة مخلفات السيول وبناء المدرجات الزراعية، وزراعة شتلات البن، سبقتها المرحلة الأولى بزراعة 1500 شتلة بن بديلاً عن شجرة القات.

وخلال التدشين، بارك رئيس الجمعية الدكتور فهد المنسي، إطلاق المبادرة التي جاءت ترجمة لتوجيهات القيادة الثورية والسياسية ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، لتصحيح مقومات النهضة الزراعية واستغلال المناخ والعوامل الملائمة لزراعة المحاصيل النقدية، في مقدمتها شجرة البن التي تعتبر شجرة قومية مرتبطة بتاريخ وهوية اليمن.

ولفت إلى أهمية تعزيز الشراكة الزراعية والتنمية بين مكتب الزراعة والجمعية والمزارعين لتحقيق ثورة زراعية.

أنشطة وفعاليات متنوعة في عدد من المحافظات لدعم القطاع الزراعي

تتطلب تنسيقًا أكبر واستثمارًا أمثل للإمكانيات المتاحة لخدمة الزراعة.

وفي محافظة مأرب، نفذ وفد رسمي من وزارة الزراعة زيارة إلى مديرية صرواح لمتابعة واقع الأنشطة الزراعية.

وضم الوفد كلاً من وكيل محافظة مأرب لشؤون التنمية الأستاذ دارس المعوضي، ومدير عام الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس فارس القانصي، ومدير عام وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الأستاذ محمد ذياب.

وكان في استقبالهم مدير عام مديرية صرواح الأستاذ مرعي العامري، ورئيس جمعية أرض الجنيتين التعاونية الأستاذ ناجي الدحناي، بالإضافة إلى الأستاذ علي محمد الزايدي مدير مكتب التربية وعضو الفريق التنموي، ومدير فرع الزراعة بمديرية بدبدة الأستاذ أحمد الجابري. وخلال الزيارة، أكد المهندس فارس القانصي أن "الوزارة تولي محافظة مأرب اهتمامًا خاصًا نظراً لمقوماتها الزراعية، وستعمل على تنفيذ برامج تدريبية وتمويلية للمزارعين".

كما صرح الأستاذ محمد ذياب بأن "مشاريع التمويل الزراعي ستكون أداة حيوية لتعزيز الاكتفاء الذاتي ورفع الإنتاجية في صرواح وبقية المديريات".

الحديدة: التوعية بمخاطر استخدام المبيدات

وفي محافظة الحديدة نظمت مديرية الجراحي التعاونية الزراعية زيارة ميدانية إلى عدد من مزارع المديرية بهدف توعية المزارعين بممارسات آمنة في استخدام المبيدات بما يحافظ على النحل ويعزز التوازن البيئي. شارك في الحملة مدير المشاريع بالجمعية الأستاذ محمد يحيى مزاجي، ومسؤول وحدة النحل الأستاذ عبد العزيز محمد أحمد جرياح.

وأكد محمد مزاجي أن "الهدف من الحملة هو رفع وعي المزارعين بخطورة الاستخدام العشوائي للمبيدات، والذي يتسبب بخسائر كبيرة لمربي النحل".

من جهته، أشار عبد العزيز جرياح إلى أن "التنسيق بين النحالين والمزارعين كفيلاً بضمان إنتاج زراعي جيد مع الحفاظ على الثروة النحلية". وتؤكد هذه التحركات الميدانية على مدى حرص وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية على دعم الجمعيات التعاونية وتعزيز العمل المجتمعي، في سبيل تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

ويبرز من خلالها الدور الريادي للجمعيات الزراعية والمزارعين في تفعيل المبادرات والمساهمة في الأمن الغذائي الوطني، بما يعكس وعياً متقدماً بأهمية الزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية.



استلام غرابيل .. بمحافظة البيضاء

عطية أن الوزارة تعمل على دعم الجمعيات النشطة وتعزيز الزراعة التعاقدية بما يضمن زيارة الإنتاج وتحسين جودة المنتج

الجوف ومأرب: تنفيذ برامج تدريبية

وعلى صعيد منفصل نفذ فريق من وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية زيارة إلى جمعية المراشي التنموية بمحافظة الجوف، تعبيراً عن تقدير الوزارة للجهود التي تبذلها الجمعيات المحلية في دعم العمل الزراعي. ترأس الفريق المهندس صدام حسين عمير، وكان في استقباله كل من مدير عام المديرية الأستاذ عدنان حسن القح، ومدير مكتب الزراعة حسن عمير، والمدير التنفيذي للجمعية حسن بطحان.

وأوضح صدام عمير أن "الزيارة تأتي لتقوية العلاقات بين الوزارة والمجتمع المحلي، وتشجيع الجمعيات على مواصلة العمل التنموي رغم التحديات".

كما أثنى الأستاذ عدنان القح على دعم الوزارة المتواصل، مؤكداً أن "المرحلة القادمة

ذمار: مناقشة تصدير الخوخ

وفي محافظة ذمار زار وفد من وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية جمعية عنس التعاونية الزراعية ومركز التصدير التابع لها، ضمن خطة المتابعة والتقييم للجمعيات النشطة. وضم الوفد كلاً من الأستاذ محسن عاطف، مسؤول وحدة تنمية الصادرات الزراعية والسمكية، والأستاذ محمد عطية، مساعد مسؤول وحدة الزراعة التعاقدية، حيث كان في استقبالهم الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية ميفعة عنس الأستاذ علي القيسي، ورئيس جمعية عنس التعاونية الأستاذ محمد العزي الحاج، والمدير التنفيذي للجمعية عباس السويدي.

وأشاد الأستاذ محسن عاطف بما حقته الجمعية من خطوات في مجال التصدير الزراعي، مؤكداً أن "نجاح مركز التصدير التابع للجمعية يعكس وعي المزارعين بأهمية تحسين جودة المنتجات وتسويقها وفق المواصفات العالمية".

من جانبه أكد الأستاذ محمد

لإنشاء بنك بذور محلي يخدم المزارعين ويساهم في استدامة الزراعة بالمحافظة.

كما دشن وكيل الشؤون الزراعية، برفقة المهندس الحيدري، موسم حصاد القمح في مديرية الصومعة، ضمن مشروع التوسع في زراعة محاصيل الحبوب للموسم الزراعي 1446هـ والذي يندرج ضمن مبادرات الثورة الزراعية الهادفة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

وأكد المسؤولون أن هذه الجهود تأتي بالتنسيق مع الحصارات المجتمعية لتسهيل عملية الحصاد، مشيرين إلى أن مديرية الصومعة شهدت توسعاً ملحوظاً في زراعة القمح والثوم والبقوليات بفضل حرص المزارعين واستمرار الدعم الفني والإرشادي.

من جهته، ثمن رئيس الجمعية التعاونية الزراعية بالصومعة، صالح الغرابي، هذه الخطوات التنموية، مشيداً باهتمام الجهات المعنية بالقطاع الزراعي، مؤكداً أن الزراعة تمثل ركيزة محورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء اقتصاد وطني منتج ومستدام.

اليمن الزراعية - متابعات:

يشهد القطاع الزراعي في عدد من المحافظات تحركات ميدانية نشطة من قبل وفود وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والجمعيات التعاونية الزراعية، في إطار المتابعة والتقييم وتعزيز الشراكة مع المجتمعات المحلية.

وتهدف هذه التحركات إلى دعم المبادرات المجتمعية، وتفعيل الزراعة التعاقدية، وتشجيع التصدير الزراعي، بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة وتعزيز الأمن الغذائي في اليمن. وفي هذا السياق أطلق أبناء مديرية الخلق بمحافظة الجوف مبادرة مجتمعية نموذجية تهدف إلى استصلاح الأراضي الزراعية باستخدام الآليات الحديثة، وتوسيع المساحات الزراعية، حيث لاقت المبادرة ترحيباً واسعاً من قبل الجهات الرسمية، حيث تمثل أنموذجاً يُحتذى في التفاعل الشعبي مع قضايا التنمية الزراعية.

وأكد المشاركون في المبادرة أهمية تكاتف الجهود المجتمعية والرسمية لتعزيز الإنتاج الزراعي، داعيين إلى دعم مثل هذه المبادرات من خلال توفير البذور المحسنة والتدريب الفني والتقني.

البيضاء: مناقشة سبل توسيع الرقعة الزراعية

وشهدت محافظة البيضاء سلسلة من الأنشطة والفعاليات الزراعية المتكاملة، برعاية محافظ المحافظة ووزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية في سياق الجهود الوطنية لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعُقد اجتماع موسع برئاسة وكيل الشؤون الزراعية بالمحافظة الشيخ إبراهيم سواد، بحضور مدير عام مكتب الزراعة المهندس محمد الحيدري، وأعضاء الفريق الزراعي من مختلف وحدات ومكاتب الزراعة، منها وقاية النبات والثروة الحيوانية ووحدة الحراثة والشق المجتمعي، لمناقشة سبل توسيع الرقعة الزراعية وتحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج المحلي.

وأكد وكيل الشؤون الزراعية على ضرورة تكثيف النزول الميداني للجمعيات والمزارعين، مشدداً على أهمية استشعار المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة المفصلية، بينما دعا مدير مكتب الزراعة إلى اعتماد أساليب وتقنيات زراعية حديثة وتوفير الدعم الإرشادي لتعزيز كفاءة الإنتاج.

وفي خطوة نوعية لتعزيز البنية التحتية الزراعية، تم استلام ثلاثة غرابيل زراعية مقدمة من مؤسسة بنيان، بحضور وكيل الشؤون الزراعية ومدير مكتب الزراعة ومسؤول وحدة البذور ناصر الظهري، إلى جانب مسؤول وحدة الحراثة عارف السواد. وتهدف هذه المعدات إلى تحسين عملية فرز وغرلة البذور، تمهيداً



استعدادات رسمية لتفادي أخطار وكوارث السيول



يبتهج اليمنيون بقدوم موسم

الأمطار المثقلة بالخير، الساكب من

السماء إلى الأرض، وغيث يحمل

بشائر الخير الواعد لبلاد وُصفت

قديماً بالسعيدة لخضرتها ومنتوج

أرضها الوفير.

ويعتمد اليمنيون عبر التاريخ على

الزراعة، مبتكرين طرقاً تحافظ على

مياه الأمطار وتحصنها وتستفيد منها،

متميزين عن بقية الحضارات في بناء

السدود لحجز كميات هائلة من مياه

الأمطار، فشيّدوا العديد من السدود

في مختلف أنحاء اليمن.

اليمن الزراعية | محمد أحمد

السيول، وتفريغ وتنظيف الخزانات والسدود، إلى جانب العمل على توعية المجتمع، وتجهيز فرق الطوارئ، والمتابعة المستمرة لتقارير الأرصاد الجوية للحصول على تحديثات حول حالة الطقس".

ويشير إلى أنه يتم تنظيف القنوات المائية والسدود والحواجز قبل موسم الأمطار، والتعاون مع المجتمع المحلي في حملات التوعية والتنظيف للقنوات والسدود وصيانتها بشكل دوري ومستمر وفعال.

ويؤكد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أنه تم تنفيذ منشآت مائية جديدة في بني الضبيبي بسدين، وكذلك سد في الحجال، وآخر في قصور، مشيراً إلى قيامهم بتأهيل عدد من السواقي والبرك من خلال التنظيف والصيانة، وإدارة المياه، إلى جانب التوعية والتدريب، وتنظيم ورش عمل وندوات للمزارعين والمجتمعات. ويوضح أنهم عملوا على تحسين البنية التحتية وتطوير أنظمة الصرف الصحي والسري، وتجنب بناء المنازل في المناطق المعرضة للفيضانات والسيول، وكذلك جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، بهدف منع تكرار كوارث العام الماضي للفيضانات والسيول، مضيفاً: "كما عملنا على إنزال فرق إرشادية توعوية للمزارعين، إلى جانب التعاون مع الجهات المختصة وإنشاء صناديق طوارئ بهدف الاستجابة لحالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية، والحوادث الكبيرة، أو أزمات الأمطار والسيول، لكل ما يتعلق بهذا الشأن".

رفع جاهزية القوى أما المهندس حسن هزازي، مدير عام مكتب الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية بحجة، فيقول: "إنه تم الاستعداد لموسم الأمطار من خلال النزول الميداني لتوعية المواطنين بضرورة الحذر والابتعاد عن مجاري السيول، إلى جانب التعاون مع مدراء المديرية لحصر المعدات بالمديرية للاستفادة منها في مواجهة أضرار السيول والكوارث التي قد تنشأ نتيجة الأمطار". ويضيف في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أنه تم العمل على رفع جاهزية القوى لمواجهة الكوارث في حال حدوثها، وتوجيه مدراء الزراعة برفع بيانات عن الحواجز التي تحتوي على مياه وما كميته، لافتاً إلى أن هناك حاجزين قيد التنفيذ بمديرية خيران، وأن ما تم إنجازه هو 20% تقريباً.

ويختم حديثه: "تم تنفيذ مبادرة استصلاح أراضي زراعية بمديرية بني قيس، عزلة البونوي، وادي عيان، كما تم تنفيذ عدد من القنوات والحواجز المائية في عدد من القرى التابعة لمديرية بني قيس".

الصابري: تم إعداد دراسات ومعالجات لأضرار السيول العام الماضي في عدة محافظات ومديريات، ومن ثم رفعها إلى الجهات العليا



راجح: الخسائر في ملحان كارثية فقد استشهد 35 مواطناً، أما على المستوى المادي فحصرها صعب.



السكروري: تم تنظيف القنوات المائية والسدود والحواجز، والتعاون مع المجتمع المحلي لتوعية المواطنين وتنظيف القنوات والسدود وصيانتها بشكل دوري.



هزازي: تم الاستعداد لموسم الأمطار من خلال النزول الميداني لتوعية المواطنين بضرورة الحذر والابتعاد عن مجاري السيول.



إجمالية تصل إلى حوالي ستمائة مليون ريال، ويتمويل من وحدة التدخلات الطارئة المركزية والمشاركة المجتمعية.

ويؤكد أن هناك خطة تنفيذية بعد الانتهاء من دراستها الفنية والهندسية، وتم الاتفاق عليها مع جميع الجهات المعنية لتنفيذ أكثر من 100 مبادرة مجتمعية من منشآت مائية (قنوات وبرك) وتأهيلها بمساهمة المجتمع، ودعمهم بمادة الإسمنت والديزل بتمويل من وحدة التدخلات الطارئة المركزية، وإشراف مكتب الزراعة. ويشير إلى وجود خطة طوارئ محدثة لمواجهة كوارث السيول والأمطار بالتعاون مع جهات أخرى، والاتفاق مع المحافظة والمديرية لتشكيل غرف عمليات مشتركة بين الجهات المعنية بالمحافظة والمديرية لمتابعة تنفيذ هذه الخطة ومعالجة أي إشكالات في حال ظهورها.

حملات توعية وتعاون محلي

بدوره، يقول المهندس إبراهيم السكروري، مدير عام مكتب الزراعة بمحافظة ريمة: "إن الاستعداد لاستقبال موسم الأمطار في محافظة ريمة يتم عبر تنظيف مجاري السيول والأنابيب لضمان تصريف المياه بشكل جيد، وتجنب تدفق

أن التوعية والإرشاد المجتمعي بمخاطر وأضرار السيول، والدفع بهم للاستفادة من المبادرات المجتمعية بتنظيف مجاري السيول وإعادة توجيه مجاري السيول مباشرة إلى الخزانات والبرك، وإيجاد طرق تصريف لهذه السيول بعيداً عن أساسات الخزانات والبرك، وأيضاً العمل على عدم تعبئة الخزانات بما يزيد عن نسبة 70% إلى 80% من سعتها الفعلية.

ويشدد على أهمية التنسيق بين الجهات المعنية، وعلى رأسها الجمعيات الزراعية بالمديرية، للعمل على دفع المجتمع للقيام بمبادرات مجتمعية تهدف إلى تنظيف القنوات ومجاري السيول ورفع المخلفات من البرك والحواجز، والبحث عن وسائل تمويل لمساعدة المجتمع في ترميم وإعادة تأهيل القنوات التي أصبحت متضررة.

ويشير إلى أنه تم تنفيذ أكثر من 25 مبادرة مجتمعية تمثلت في حواجز وخزانات وبرك وقنوات (جديدة وإعادة تأهيل وترميم واستكمال) في جميع مديريات المحافظة. كما يتم حالياً تنفيذ 4 حواجز مائية في مديريات الخبت والطويلة وجبل المحويت وبني سعد، بتكلفة

وخلال الأعوام الماضية، عانت بعض المحافظات اليمنية من كوارث السيول، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن مدى جاهزية والاستعداد لهذا الموسم، وهل سيتم تلافي الأضرار أم لا؟

وفي هذا السياق، يقول مدير عام حصر واستصلاح الأراضي بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية المهندس فؤاد الصباري إنه تم إعداد دراسات ومعالجات لأضرار السيول العام الماضي في عدة محافظات ومديريات، ومن ثم رفعها للجهات العليا للقيام ببعض أعمال الصيانة وأعمال التنظيف للوديان ومجاري السيول من الرسوبيات، وتنظيف القنوات التي تم تنفيذها بواسطة الجمعيات التعاونية والمشاركة المجتمعية، وبعضها بتمويل من وحدة التمويلات التابعة لوزارة الإدارة المحلية".

ويؤكد في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أنه تم تحديد وحصر أضرار السيول في المحافظات المختلفة وتقييمها، وعمل الدراسات والتصاميم لمعالجة الأضرار في الوديان والأراضي الزراعية لتفادي تكرارها مرة أخرى مع عمل جداول الكميات والتكاليف للمعالجة، ومن ثم حصر جميع الأضرار في المنشآت المائية ووضاف الوديان والطرق الزراعية وغيرها، وكذلك أضرار المنازل والمنشآت المدنية.

ويشير إلى أن هناك خسائر كبيرة في الأراضي الزراعية والإنتاج النباتي والحيواني وفي بعض المساكن في بعض المديرية نتيجة الأمطار في العام الماضي.

الأسباب والاستعدادات

من جانبه، يقول مدير إدارة الري في مكتب الزراعة بمحافظة المحويت المهندس أحمد راجح إن ما حصل في مديريةية ملحان هي كارثة بكل معنى الكلمة، وخسائرها كبيرة سواء في الأرواح والضحايا أو على مستوى الأراضي التي انجرفت أو دُفنت، لافتاً إلى أن حصر هذه الخسائر بالكامل صعب، حيث أن الخسائر في الأراضي الزراعية وكذلك المادية ما زالت تحت الحصر، أما الخسائر البشرية فقد بلغت حوالي 35 شهيداً".

ويضيف في تصريح خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" أن الطبيعة العامة لمحافظة المحويت ومديرية ملحان، التي تشتهر بالمنحدرات الجبلية الشديدة، هي من الأسباب الرئيسة لهذه الكارثة، إلى جانب استمرار هطول الأمطار لأكثر من أسبوعين في تلك الفترة، ما أدى إلى تفكك التربة والجدران الزراعية، وكذلك إنشاء وتنفيذ أغلب البرك الخاصة بالمزارعين على حواف المنحدرات الجبلية وعلى مجاري السيول بشكل عشوائي، بدون مراعاة القواعد الهندسية المطلوبة لتنفيذها ولحمايتها من أضرار السيول المباشرة.

وحول الاستعداد لموسم الأمطار الحالي، يؤكد

إنشاء محكمة زراعية متخصصة في اليمن

خطوة حاسمة لحماية الموارد البيئية والمائية

- النظر في قضايا تلويث المياه والتربة والهواء.
- منازعات حقوق الري أو استصلاح الأراضي.
- مخالفات استخدام المبيدات، والغش الزراعي، وتدمير المحميات الطبيعية.
- النيابة:
- تلقي البلاغات وتنفيذ حملات تفتيش بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- جمع الأدلة العلمية (مثل عينات المياه والتربة).
- رفع الدعاوى ومتابعة تنفيذ الأحكام القضائية.
- التحقيق في قضايا الاستيلاء على المياه، والإهمال في مكافحة الآفات، والغش في المنتجات الزراعية.

النتائج المتوقعة:

- ويتوقع الرباعي أن يساهم إنشاء المحكمة والنيابة المتخصصةين في مايلي:
- رفع المخالفين، من خلال تسريع الفصل في القضايا وتطبيق العقوبات الرادعة.
- حماية الموارد الوطنية من الاستنزاف والتدمير.

- تحقيق التوازن بين التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ على البيئة والمياه.
- دعم الأمن الغذائي والمائي كأولوية وطنية في ظل التحديات البيئية الراهنة.
- ويقول إن إنشاء المحكمة الزراعية والبيئية والمائية يمثل خطوة مفصلية في مسار الإصلاح القضائي والإداري في اليمن، ويعكس توجهاً استراتيجياً نحو العدالة البيئية والزراعية، ويؤسس لمرحلة جديدة من الحوكمة الرشيدة في التعامل مع ثروات البلاد وحقوق المزارعين والمواطنين.

- وفي السياق ذاته، يشير مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الأستاذ صالح المنتصر، إلى أن القضايا المرتبطة بالمخالفات الزراعية منتشرة بشكل واسع على مستوى الجمهورية، نتيجة لارتفاع عمليات التهريب والممارسات المخالفة من قبل بعض ضعاف النفوس، والتي تطال عدة جوانب من القطاع، مثل: قانون تنظيم تداول المبيدات، قانون الحجر النباتي، قانون البذور والمخضبات الزراعية، قانون الثروة الحيوانية، قانون المياه، قانون البيئة، وقانون تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية.
- ويوضح المنتصر أن إنشاء نيابة ومحكمة زراعية متخصصة سيكون له أثر كبير في الحد من انتشار جرائم المخالفات، وردع التجار والمخالفين الذين يعبثون بالقطاع الزراعي، مشدداً على أن هذه الخطوة ستسهم في حماية الأمن الغذائي ودعم جهود التنمية الزراعية.

- ويضيف أن الإدارة العامة للشؤون القانونية ستعمل على تنفيذ نزول ميداني إلى الجهات ذات العلاقة بتطبيق القوانين الزراعية، بهدف توعية الكوادر الرقابية بكيفية ضبط المخالفات، وإعداد محاضر الضبط بشكل قانوني، وإحالتها إلى النيابة المختصة، مع تمكين الإدارة القانونية من صورة من المحاضر ومذكرات التغطية، لمتابعتها قانونياً والترافع بشأنها أمام النيابة والمحكمة الزراعية المنشأة.
- ويؤكد المنتصر أن هناك تنسيقاً قائماً مع مكتب النائب العام بهدف إلحاق من يحملون صفة الضبطية القضائية في المحافظات الحرة بدورات تدريبية، لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة وفعالية.

- ويشيد المنتصر بقرار إنشاء المحكمة الزراعية، والذي يشمل جميع المخالفات الزراعية، وذلك وفقاً لما ورد في بنود اختصاص المحكمة والنيابة المعنية.



الرباعي: إنشاء نيابة ومحكمة زراعية يمثل خطوة قوية نحو تعزيز دور السلطة القضائية ويرسخ مبادئ العدالة



المنتصر: نعد لتنفيذ نزول ميداني بهدف تدريب الكوادر القانونية وتفعيل الرقابة وتطبيق القانون



- قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995: يعالج قضايا التلوث، والمحميات، والتصرف بالنفايات.
- قانون المياه رقم (33) لسنة 2002: ينظم استغلال المياه، ويحظر الحفر العشوائي.
- قانون البذور والمخضبات الزراعية رقم (20) لسنة 1998: ينظم تداول المبيدات والبذور الزراعية.

اختصاصات المحكمة والنيابة:

- ويستعرض الرباعي اختصاصات النيابة والمحكمة الزراعية، ومنها:
- البت في جرائم التعدي على الأراضي الزراعية والغابات.

- وتم تحويلها إلى المكتب الفني بوزارة العدل.
- 2. تشكيل لجنة فنية مشتركة: تم تكليف لجنة قانونية من وزارتي العدل وحقوق الإنسان، واللجنة الزراعية والسمكية العليا، لوضع التصور المتكامل للمحكمة والنيابة.
- 3. إعداد دراسة الجدوى: شملت تحليل الوضع القضائي والتشريعي، وتحديد نطاق المحكمة واختصاصاتها.
- 4. المسودة النهائية: إعداد مشروع الدراسة ورفعها إلى قيادة وزارة العدل لاستكمال الإجراءات القانونية.

قوانين استند إليها القرار:

- ويوضح ناجي الرباعي أن قرار الإنشاء استند إلى مجموعة من القوانين الوطنية، أبرزها:

في سابقة قضائية تاريخية،

أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى،

القاضي عبد المؤمن شجاع الدين،

القرار رقم (92) لسنة 1446هـ،

القاضي بإنشاء محكمة ابتدائية

ونبابة متخصصة للنظر في القضايا

الزراعية والبيئية والمائية، وذلك

في إطار توجه وطني جديد يهدف

إلى تعزيز حماية الموارد الطبيعية،

ومكافحة الجرائم التي تهدد الأمن

الغذائي والمائي في الجمهورية

اليمنية.

اليمن الزراعية | محمد صالح حاتم

مقر واختصاصات المحكمة

ستتخذ المحكمة من أمانة العاصمة صنعاء مقراً لها، على أن يشمل نطاق اختصاصها المكاني محافظات: [صنعاء، ذمار، وعمران]. وتهدف المحكمة إلى التصدي للجرائم التي تمس البيئة والزراعة والموارد المائية، ومن أبرزها:

- الحفر العشوائي للآبار والتعدي على الموارد المائية.
- التلوث البيئي الناتج عن النفايات الصناعية أو المواد الكيميائية.
- تهريب وتداول المبيدات المحظورة والبذور المسرطنة.
- الجرائم المتعلقة بتدمير واستنزاف الثروة الحيوانية.
- الجرائم المتعلقة بالحجر النباتي.
- الاعتداءات على الأراضي الزراعية والغابات والمراعي.

أهمية إنشاء نيابة ومحكمة:

وفي السياق يقول مدير عام الشؤون القانونية باللجنة الزراعية والسمكية العليا الأستاذ ناجي الرباعي، وهو أحد أعضاء اللجنة الفنية المكلفة بالدراسة القانونية، إن "قرار إنشاء محكمة ونيابة متخصصتين للنظر في المخالفات والجرائم الزراعية والبيئية والموارد المائية يمثل خطوة قوية نحو تعزيز دور السلطة القضائية وترسيخ مبادئ العدالة في الجمهورية اليمنية".

وأكد أن هذه الخطوة ستسهم في تسريع إجراءات التقاضي، وتفعيل الردع القانوني ضد الممارسات التي كانت تتسبب في تدهور البيئة والقطاع الزراعي دون رادع فعلي.

دوافع الإنشاء:

ويأتي هذا القرار في ظل تزايد حجم القضايا البيئية والزراعية التي تشهدها المحاكم العامة، وما يترتب على ذلك من بطء في البت فيها، في وقت تتفاقم فيه التحديات، مثل التعدي على الأراضي الزراعية، وتهريب المبيدات الخطرة، وتدمير الثروة الحيوانية، والصيد الجائر، وتلوث المياه، إضافة إلى الزحف العمراني الذي يلتهم الرقعة الزراعية بصمت.

مراحل إعداد المشروع القضائي المتخصص:

ويؤكد الرباعي أن قرار الإنشاء لم يكن وليد اللحظة، بل جاء بعد دراسة دقيقة مرت بعدة مراحل:

1. مرحلة الدراسة المبدئية: أجريت دراسة أولية شاملة بالتنسيق بين وزارتي العدل والزراعة،



مدير فرع مكتب الزراعة بمديرية بلاد الروس الدكتور مبخوت القشيبى لـ "اليمن الزراعية"

المديرية تشتهر بزراعة الفراولة والقرع العسلي ونحن أول من طبق الزراعة التعاقدية منذ 2019

”

وضح مدير فرع مكتب الزراعة بمديرية بلاد الروس الدكتور مبخوت القشيبى أن المديرية منحها الله موارد طبيعية ومناخاً متميزاً، وقد تم تصنيفها مؤخراً كأحد المديرية النموذجية في التنمية المحلية والزراعية. وقال في حوار خاص مع صحيفة "اليمن الزراعية" إن بلاد الروس تزرع جميع أنواع الحبوب، وتمتاز عن غيرها من المديرية بزراعة القرع العسلي والفراولة

حاوره مدير التحرير



حبذا لو تعطينا نبذة عن أبرز المقومات الزراعية والموارد الاقتصادية التي تمتلكها بلاد الروس؟

حياكم الله، ولنا الشرف أن نكون معنا وممثلين عن قيادة الوزارة الحكيمة. أكرر الترحيب بكم. بالنسبة لسؤالكم حول الموارد الطبيعية لبلاد الروس، نوضح للجميع أن بلاد الروس قد حباها الله بموارد طبيعية وتنوع مناخي متميز، حيث تقع جنوب المحافظة وتقع وديانها في قلب السلسلة الجبلية الممتدة من أمانة العاصمة حتى قاع جهران من محافظة ذمار، وهي إحدى مديريات محافظة صنعاء، وتم تصنيفها مؤخراً كأحد المديرية النموذجية في مجال التنمية المحلية والزراعية لما لها من أهمية قصوى في هذه المجالات.

ما أبرز المحاصيل الزراعية التي يتم زراعتها في المديرية؟

تتميز بلاد الروس بزراعة جميع أنواع المحاصيل من الحبوب والبقوليات والخضروات والفواكه، حيث تشتهر بزراعة محصولين وهما: القرع العسلي من الخضروات والفراولة من الفواكه.

ذكرتم أن بلاد الروس تشتهر بزراعة القرع العسلي والفراولة.. ما هي المميزات التي تمتاز بها بلاد الروس عن غيرها؟

تتميز مديرية بلاد الروس عن غيرها من حيث المناخ المتنوع وخصوبة تربتها، كما أن العنصر البشري أصبح في وعي كامل بأهمية الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما تتميز بتوفير المياه وتوفير المكنة الزراعية بأعداد ونسب كبيرة تميزها عن بقية المديرية في محافظة صنعاء.

هل لديكم إحصائيات بالمساحات وكميات الإنتاج لهذين المحصولين؟

نعم، حيث تقدر المساحات الزراعية لمحصول القرع العسلي بما يقارب 7 هكتارات في العام الواحد وعلى موسمين [صيفي وخريفي]، كما أن الفراولة تنتج في بلاد الروس بصورة دائمة ومستمرة خلال العام، حيث بلغ إنتاج المديرية ما يقارب 321 طناً في العام الواحد، وتزرع الفراولة في مساحات زراعية تقدر بـ 5 هكتارات.

حدثنا عن مشروع التوسع الزراعي في المديرية؟

التوسع الزراعي هو برنامج استثماري حيوي كبير يهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من مصادر الغذاء الأساسية من الحبوب والبقوليات، حيث انطلقت بلاد الروس في تنفيذ البرنامج منذ مطلع العام الماضي من خلال خطوات عملية في الميدان، ومنها تم عمل مسح زراعي شامل للمزارعين الذين تتوفر لديهم مقومات الزراعة والتوسع الزراعي من مصادر المياه ومساحات زراعية، وبتعاون من كل أبناء المجتمع تم جمع بيانات ما يقارب 1000 مزارع.

وتم تنفيذ الخطوة الثانية من البرنامج من خلال التوسع في زراعة محاصيل شتوية في وادي أعشار ووادي الجار بمحصولين استراتيجيين وهما الفاصوليا البيضاء من البقوليات والذرة الشامية من الحبوب، وكانت تجربة ناجحة من خلال تكاتف المجتمع حول القيادة الزراعية ممثلة بمكتب الزراعة بالمحافظة والسلطة المحلية بالمديرية، والذي أبدى جهداً كبيراً يشكر عليه في تذليل كل الصعوبات

نحن بصدد إنشاء معامل ومصانع لإنتاج مربيات الفراولة والقرع، بدعم من مؤسسة بنيان وبرامج التمكين الاقتصادي

لدينا 4 جمعيات بالعزل، وأكثر من 150 فارس تنمية يعملون على مستوى كل قرية لتنشيط العمل الزراعي والاقتصادي

برنامج التوسع الزراعي انطلق بداية العام الماضي وحقق نتائج واعدة بفضل تكاتف المجتمع وتعاون الجهات المحلية

ووحدة الشق، وتدريب فرسان التنمية، وكذلك عبر هذه الوحدات تم تفعيل ما يقارب 120 حراثة كبيرة و4 شمولات في حراثة مساحات شاسعة، وتوحيد سعر التكلفة لساعات العمل لكل المعدات على مستوى المديرية، وتحت إشراف فرع الزراعة بالمديرية، كما قمنا بعمل مبادرات مجتمعية في إزالة أضرار السيول، وعمل الكرفانات، وتصنيف وترميم وصيانة عدة برك، وذلك بتعاون كبير من أبناء المجتمع والقيادة.

حدثنا عن الصناعات الغذائية في المديرية.. ما واقعها؟

الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية نحن، وبدعم معنوي وإسناد حقيقي من الأخوة في مكتب الزراعة بصنعاء، والوحدة التنفيذية للمشاريع الزراعية بالمحافظة، نقوم بتفعيل برامج الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية للعديد من المحاصيل الزراعية، وخاصة المحاصيل التي تشتهر بزراعتها المديرية مثل القرع العسلي والفراولة.

تعد المياه الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع الزراعي.. ما واقعها بمديرية بلاد الروس؟

المياه في بلاد الروس لها مصادر متنوعة، وأغلبها يتم الحصول عليها عبر الآبار الارتوازية، سواء عبر الدبزل أو عبر منظومات الطاقة الشمسية، وكذلك مياه الأمطار، وهي المصدر الرئيس لأغلب المزارعين في المديرية، حيث يوجد ما يقارب 213 بئراً ارتوازية.

يعرف الجميع أن القيادة الثورية تحت بشكل دائم على أهمية حصاد مياه الأمطار بشكل صحيح.. ما الذي تقومون به لتنفيذ هذه الموجهات؟ وما هي استعداداتكم لموسم الأمطار؟

بالنسبة لموجهات السيد القائد، نعتبرها مرجعية أساسية لكل ما نقوم به من أعمال بالميدان. وفيما يخص استقبال موسم الأمطار، نحن نقوم بنشر الوعي بين أوساط المجتمع عبر مصادرها الأساسية وعلى مستوى القرى من خلال عمل جلسات توعوية وإرشادية واستغلال مجالس القات، والدفع بفرسان الإرشاد إلى النزول الميداني وإحياء هذه الجلسات وتوعية المجتمع بأهمية تنظيف البرك وترميمها وفق مبادرات مجتمعية ذاتية، وعمل الكرفانات في أطراف الحقول أو على ضفاف الوديان لحفظ مياه الأمطار والاستفادة منها في ري المحاصيل الزراعية وري المواشي.

وحدثنا عن الصناعات الغذائية في المديرية.. ما واقعها؟

وعلان التنمية، بإدارة وتنفيذ المشروع وتوفير كل

التي واجهتنا في الميدان. وما يزال البرنامج مستمراً، وفي طور التوسع الحقيقي في الحصول على إنتاجية عالية.

كما نحن قادمون على تحديث البرنامج من خلال استصلاح مساحات شاسعة وزراعتها بالحبوب، وعبر جمعيات العزل التنموية وجمعية القطاع التعاونية، وكذلك زراعة الأراضي الصالحة بمحاصيل الحبوب وفق عقود شراكة بين جمعيات العزل التنموية ومالك هذه المساحات، وتحت إشراف ومتابعة فريق الإرشاد الزراعي والتنموي بالمديرية.

ما الأهمية التي تضيفها الجمعيات الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي؟ وحدثنا عن الجمعية في المديرية؟

مديرية بلاد الروس هي إحدى مديريات جمعية القطاع الجنوبي التعاونية الزراعية، فالجمعية الأم، كما يوجد لدينا 4 جمعيات تنمية بالعزل، وهي امتداد لجمعية القطاع وامتداد لكل المكاتب التنفيذية وفق اللجان التنموية المشكلة في إطار جمعية العزلة، ومنها اللجان الزراعية والتنموية والاقتصادية التي تم تشكيلها من فريق فرسان التنمية، وعلى مستوى كل قرية، حيث يوجد لدينا ما يقارب 150 فارس تنمية، وكذلك لدينا فرسان إرشاد زراعي والعديد من المشاركين الآخرين.

ماذا عن نسبة المبادرات المجتمعية في المديرية.. كيف تنظرون إلى أهميتها بشكل عام؟ وكيف تجدون تفاعل المجتمع معها؟

المبادرات المجتمعية في المجال الزراعي بدأ تنفيذها من مطلع العام 2019م من خلال تفعيل العديد من الوحدات المجتمعية، مثل وحدة الحراثة

من خلال نشر الوعي، حتى أصبحت المديرية نموذجاً يُقتدى به في بقية مديريات المحافظة.

ما هي أبرز الصعوبات والإشكاليات أو المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي؟

مع علم الجميع أن أي عمل لا يخلو من الصعوبات والمعوقات، لكننا انطلقنا ولدينا ثقة بأن الله معنا، ونحن في إطار مسيرة جهادية يقودها السيد العلم عبدالملك الحوثي -يحفظه الله ويرعاه- وانطلقنا من خلال العمل الجهادي الزراعي الميداني، رغم كثافة الصعوبات التي تواجهنا في الميدان، وذلك من خلال عدم توفير الدعم والإسناد للمبادرات الزراعية، وعدم توفير أبسط المقومات الأساسية لإدارة الفرع، مما أصبح عملنا يتم بالطرق القديمة، وإن كان لنا الفخر أننا ندير أعمالنا من تحت ظلال الأشجار منذ استهداف مبنى المجمع الزراعي في بداية العدوان الأمريكي السعودي وحتى يومنا هذا. ولكن ما زال فينا أمل أن تحظى إدارة الفرع باهتمام ولفت نظر كريمة من قيادة الوزارة لتوفير مواصلة إنجاز المهام وتحقيق النهضة التنموية المستدامة في كل ربوع ومناطق المديرية

وماذا عن خططكم المستقبلية التي تسعون لتحقيقها بهدف التطوير والتوسع ولتحقيق التنمية وفي التغلب على الصعاب؟

نحن وبصورة دائمة، نساعد الأخوة في الجمعيات التنموية وجمعية القطاع الجنوبي التعاونية بالعيد من الخطط والرؤى والاستراتيجيات، من خلال تقسيم العمل إلى مراحل: أولها التوعية، ويليهما الإعداد، ويليهما التنفيذ مروراً بالإنجاز.

كما نرى أن يكون العمل الزراعي على شكل قطاعات: قطاع الإنتاج، وهو أهم القطاعات، وقطاع التدريب والتأهيل، وقطاع الإرشاد الزراعي والتنموي، وقطاع التسويق والصناعات التحويلية.

كما نرى أن هذه القطاعات ينطوي في إطارها العديد من المجالات الزراعية النباتية والحيوانية، وبالنسبة للدراسات التي تم إعدادها وهي في طور المراجعة والتنفيذ، فهي:

1/ دراسة إنتاج المرببات مع المكسرات، وهو مشروع استثماري كبير لتخفيف فاتورة استيراد المرببات من مصر والهند. ونظراً لتوفير كل مقومات الإنتاج، تحتاج إلى تمويل لتسيير العمل حتى يتم الإنتاج.
2/ دراسة تفعيل الأسر المنتجة وفق برامج التمكين الاقتصادي في إنتاج المرببات وعصير الفراولة يدوياً كخطوة استباقية حتى يتم تطوير وتحديث المشروع الأكبر الذي تم ذكره سابقاً.

دراسة جدوى في مجال الثروة الحيوانية بعنوان إنتاج الألبان والسمون المحلية، عبر توزيع 80 رأساً من الأبقار على عدد من المزارعين، وعلى هيئة قروض يتم استردادها من منتجات هذه الأبقار.

كما نحن في إدارة فرع الزراعة بالمديرية، وبالتعاون مع القيادة، قادمون على تكتيف الغطاء النباتي من خلال زراعة ما يقارب 2500 شتلة سدر في الشعاب وعلى ضفاف الوديان، لحماية الأراضي الزراعية من الانجرافات وتوفير المرعى لتربية النحل، وتكثيف وزيادة الخلايا حتى تعود المديرية إلى مكانتها من هذا الجانب كونها منطقة واعدة.

كلمة أخيرة

أحيي كل الجهود التي تقوم بها قيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية والري في كل الجوانب الزراعية، كما أتمنى أن يحظى برنامج الزراعة التعاقدية بأهمية أكبر وتوسيع نطاق الأنشطة فيه، وأن يتحقق التوسع الحقيقي، والذي لن يتم إلا إذا كان عبر هذا البرنامج، وكذلك نتمنى من كل المؤسسات الحكومية الزراعية والخدمية أن تقوم بدورها المسؤول في توفير البذور المحلية المحسنة والمدخلات الزراعية المناسبة قبل الموسم بشهر على الأقل، وفق البيانات التي نرفعها من الميدان سواء كانت دراسات جدوى أو بيانات احتياج.

أكرر شكرى وتقديري لكادر صحيفة اليمن الزراعية، مثنياً دورهم الكبير في تغطية كل ما نقوم به من أنشطة زراعية، والشكر موصول للأخوة في المركز الإعلام الزراعي الذين يقومون بالدور البارز والأكبر في ذلك.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل الجهات والمؤسسات المحلية وقيادة محافظة صنعاء ومكتب الزراعة بالمحافظة، وكذلك الأخوة في مؤسسة بنيان التنموية على جهودهم الجبارة والمتواصلة في الإسناد الفعلي والمتابعة لكل ما يدور من أنشطة وأعمال زراعية بالمديرية.



نخطط لإنشاء سوق مركزي زراعي في قحاة لربط المديرية بالمحافظات الأخرى وتسهيل عملية التسويق للمزارعين.

ماذا عن الثروة الحيوانية التي تعتبر الجزء الآخر من القطاع الزراعي؟ وما هو دوركم في تنميتها والحفاظ عليها؟

واقع الثروة الحيوانية بالمديرية واقع جيد، حيث إن أغلب مواطني بلاد الروس يعتمدون على تربية الأبقار ورعي الأغنام والماعز، وقد بلغت إحصائية الثروة الحيوانية بالمديرية إلى منتصف العام الحالي ما يقارب 46315 رأساً من الأغنام والماعز، و2436 رأساً من الأبقار والعجول، كما أن العمل البيطري قد تطور من خلال استيعاب عمال الصحة الحيوانية المدربين ضمن إطار شبكة الترصد الوبائي، وتقديم الإسعافات الأولية للحيوانات وإرسال البلاغات بشكل يومي إلى إدارة الفرع.

وتم توفير وسيلة تنقل من خلال صرف دراجة نارية لكل عامل صحة حيوانية، وحقائب بيطرية وأدوية ومستلزمات. كما نحن نعمل وبشكل يومي في تحقيق نقلة نوعية إضافية في هذا الإطار من خلال تفعيل كافة برامج تربية النحل وإنتاج العسل والتي تكون موازية لكل الأنشطة الزراعية العامة والخاصة بالحيوانات.

بشكل عام.. ما هي أبرز النجاحات والإنجازات التي تحققت في المديرية بالنسبة للقطاع الزراعي؟

الإنجازات كثيرة جداً، ولكن سنذكر أبرزها، ومنها، تفعيل العمل الزراعي بشكله الصحيح، وتنظيم الأداء، وإشراك أبناء المجتمع في خدمة أنفسهم بأنفسهم



قمنا بتشكيل مدارس حقلية، وندرب فوسان الإرشاد على توعية المزارعين ونشر الممارسات الزراعية السليمة.

خطوة كبيرة وجبارة، والطريق الآمن لتحقيق الذات. ويتوجب لهذا البرنامج أن توليه القيادة أهمية كبيرة من خلال رصد موازنة للجهات القائمة عليه، وإشراك أصحاب رؤوس الأموال والتجار في الحصول على منتجاتهم المحلية عبر هذا البرنامج، وكذلك فتح باب الاستثمار المحلي تحت مظلات الجمعيات التعاونية، والتي بدورها ستقوم بتوظيف هذه المبالغ في إنتاج المحاصيل ذات الجودة العالية وتغطية احتياجات السوق المحلي.

فيما يتعلق باستخدام العشوائيات للمبيدات والذي توسع وزاد في جميع المحافظات وتسبب في انتشار الأمراض ومنها السرطان.. برأيكم كيف يمكن تنظيم بيع وتداول المبيدات والأسمدة الزراعية؟

بالنسبة للمبيدات والسموم وتداولها بطرق عشوائية وغير صحيحة، نحن في سياق بذل كل ما بوسعنا عمله في نشر الوعي بين أوساط المجتمع للحد من هذه الظاهرة السلبية، وإرشاد المزارعين على استخدام البديل من الأسمدة والمبيدات سواء كانت بطريقة بدائية أو بعد معاملتها وتحويلها إلى مركبات عملية، وبعد إنتاجها محلياً، وتكون هي البديل الأفضل، وأحياناً العديد من المعالم والموروث والأساليب التي كان يستخدمها إجدادنا الأوائل في مكافحة الآفات عوضاً عما تخلقه من مشاكل المبيدات المستوردة من خراب للتربة ونشر الأوبئة للإنسان والحيوان.

بلاد الروس تضم حوالي 213 بئراً ارتوازية، إضافة إلى مياه الأمطار التي تعد المصدر الأساسي لري المحاصيل.

كم يبلغ عدد السدود والحواجز والخزانات والبرك في المديرية؟

يبلغ عدد الحواجز بالمديرية 5 ما بين سدوحاجز، وهي قديمة المنشأ، وفي أمس الحاجة إلى صيانة وترميم وعمل محابس وإصلاح مفيضات لها.

بالانتقال إلى الإرشاد الزراعي الذي يعتبر جانباً هاماً في دعم وتحقيق التنمية والنهضة الحضارية.. ما الذي تحققه إدارة الإرشاد في بلاد الروس؟

يحظى الإرشاد الزراعي والمجتمعي باهتمام كبير من قيادة المديرية والمحافظة، حيث لدينا مرشدون زراعيون وميسرون تنمويون من القطاعين النباتي والحيواني، وتم تشكيل العديد من المدارس الحقلية النباتية والحيوانية، ونقل المعلومات الصحيحة بين أوساط المزارعين من خلال عقد الجلسات الإرشادية، كما يقوم فوسان الإرشاد بالتنسيق لجلسات ودورات التوعية، وسيتم الاستفادة من خريجي دورات طوفان الأقصى في إحياء الثورة الزراعية حتى تحقيق أهدافها.

يعد التسويق الزراعي حلقة مهمة في سلسلة العمليات الزراعية، حبذا لو تحدثنا عن أهميته؟ وكيف يمكن تفعيل هذه الحلقة الهامة؟

رؤيتنا حول هذا الموضوع المهم، وهو عمل سوق مركزي زراعي في منطقة قحاة وعلى شارع تمر، والذي بدوره سوف يربط صنعاء بالعديد من المحافظات، والاستفادة من الأراضي المخصصة لعمل مشاريع خدمية تخدم المجتمع، والتي تصل مساحتها إلى ما يقارب 5000 لبنة. وتنبئنا جمعية القطاع إدارة هذا السوق، وهذه رؤيتنا.

وعن مضمون سؤالكم، فنسويق المنتجات الزراعية هو من أهم الصعوبات التي يعاني منها المزارعون، ونحن في صدد عمل خطط ورؤى لتنظيم عملية التسويق، وتكون هذه الخطوات مواكبة للصناعات التحويلية، وبخطوات عملية متقاربة.

تسعى قيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية إلى التوسع في الزراعة التعاقدية، والتي تعد أحد الأساليب التسويقية الحديثة.. حدثنا عن رؤيتكم لتنفيذ هذه الاستراتيجية؟

الزراعة التعاقدية هي برنامج استثماري حيوي كبير، وكان لبلاد الروس نقطة الانطلاقة في تنفيذ هذا البرنامج في مطلع 2019م، حيث تعتبر التجربة الأولى للبرنامج على مستوى الجمهورية.

وتم تدشين هذا البرنامج رسمياً بحضور رسمي وشعبي، وذلك بزراعة محصولين استراتيجيين هما الثوم والفاصوليا البيضاء، فالزراعة التعاقدية هي

فتحي الذاري



استغلال موسم الأمطار في الزراعة المطرية

تعتبر الزراعة المطرية من أهم ركائز القطاع الزراعي في المناطق الجبلية، حيث تشكل المصدر الرئيسي للري في هذه المناطق التي تعتمد بشكل كلي على مياه الأمطار. وتساهم هذه الزراعة بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير محاصيل متنوعة، ما يعكس إيجاباً على الجدوى الاقتصادية لهذه المناطق. كما يبرز دور الاستعداد المسبق لموسم زراعي ناجح في تعزيز إنتاجية محاصيل الحبوب الأساسية. تمثل الزراعة المطرية العمود الفقري للاقتصادات المحلية في المناطق الجبلية، حيث توفر الاحتياجات الغذائية الأساسية وتساهم في رفع مستوى الدخل للأسر الريفية. وتعتمد محاصيل الحبوب الاستراتيجية كالقمح والشعير اعتماداً كلياً على كميات الأمطار، مما يجعل من التحضير الجيد للموسم الزراعي عاملاً حاسماً في نجاحه.

وتلعب إدارة الموارد المائية دوراً محورياً في ضمان استدامة الزراعة المطرية. وتشمل متطلبات الاستعداد إنشاء منشآت تخزين مائية متنوعة كالسدود الصغيرة والخزانات والبرك، والتي تمكن من احتجاز مياه الأمطار خلال مواسم الهطول الغزير. كما يتطلب الأمر تحسين خصائص التربة عبر تقنيات الحراثة المناسبة وأساليب تثبيت التربة لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة والحد من الانجراف. ويأتي التخطيط الزراعي الدقيق لاختيار المحاصيل الملائمة وبرمجة مواعيد الزراعة كعامل رئيسي لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

ويظهر الأثر الاقتصادي الإيجابي للاستعداد الجيد للموسم الزراعي من خلال عدة مؤشرات، أبرزها زيادة الإنتاجية نتيجة الاستخدام الأمثل لمياه الأمطار وتطبيق نظم الري الكفؤ، مما يعكس على كميات إنتاج الحبوب. كما يساهم في خفض التكاليف عبر تقليل الاعتماد على مصادر الري الخارجية، ويحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية، مما يقلص فاتورة الواردات الغذائية.

وفي ظل هذه التطورات، أصبح تفعيل دور الجمعيات الزراعية التعاونية ضرورة ملحة لضمان استمرارية النجاحات التي تحققت خلال السنوات الماضية، فتوفير الدعم اللازم لهذه الجمعيات سواء من حيث التمويل أو التدريب أو تطوير البنية التحتية الزراعية سيساعد في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق نهضة زراعية مستدامة. هذه الجمعيات ليست مجرد مؤسسات خدمية، بل هي نواة لاقتصاد زراعي حديث يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية التي كانت لفترات طويلة تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني. لقد أثبتت التجربة اليمنية الحديثة بعد ثورة 21 سبتمبر أن الزراعة يمكن أن تكون ركيزة أساسية في بناء اقتصاد قوي ومستقل، وأن الجمعيات التعاونية الزراعية قادرة على تغيير واقع الزراعة في اليمن من خلال تبني سياسات تعاونية تدعم الإنتاج المحلي وتحفز المزارعين على توسيع أنشطتهم الزراعية. ومع استمرار هذه الجهود، يمكن أن يصبح اليمن نموذجاً يحتذى به في إدارة القطاع الزراعي بطريقة أكثر فعالية تضمن تحقيق تنمية مستدامة. تتعلق الجمعيات الزراعية التعاونية متعددة الأغراض بالتجربة اليمنية الحديثة وأهمية تفعيلها.

الأمطار الموسمية.. حصاد مياهها يشكل حلاً

للإب وتعز والضالع، النصب الأكبر من تلك الأمطار وبصورة منتظمة. أما بقية أقاليم اليمن الوسطى والداخلية والصحراوية، فتتلقى نصيباً قليلاً وغير منتظم من تلك الأمطار، التي تمتاز بالتذبذب من عام لآخر. جدير بالذكر أن مياه أمطار إقليم السفوح الغربية تتجمع في أودية فرعية تلتقي مع بعضها مكونة أودية كبرى، تمثل في أودية حرض ومور وسردود وزبيد وسهام ورماع وموزع، التي تصب مياهها جميعاً عائدة إلى البحر طبيعياً. مما يستدعي تدخلاً بشرياً سريعاً وعاجلاً من خلال إنشاء سدود عملاقة عند مخارج تلك الأودية في تهامة لحصادها وتجميعها والري الحديث بها.

كما تتجمع مياه أمطار المناطق الوسطى والداخلية لتتجه شمالاً نحو وادي الخارد ناحية الجوف، وشرقاً حيث ينتهي بها المطاف في سد مأرب العظيم. وهو أمر حضاري إيجابي، وإن كان يفنق حتى اللحظة لرؤية استثمارية زراعية أولاً، ومائية ثانياً، وسياحية ثالثاً.

كما أن البرك التي أنشأها أسلافنا في مناطق السفوح الجبلية الغربية قد تلاشت، ولن نتحدث عن التوسع في إنشائها، لكنه أمر لا بد من إدراجه ضمن الاستراتيجية الوطنية

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

الأكثر تأثراً بالأمطار في اليمن. وفي بعض الأحيان، تهطل الأمطار خارج موسمها نتيجة التغيرات المناخية، مما يؤدي إلى هطول أمطار غزيرة وعواصف رعدية مركزة في مناطق محدودة خلال فترات قصيرة، تسبب أضراراً كبيرة في البنية التحتية.

تعد الأمطار الموسمية مصدراً حيوياً لمياه الشرب والزراعة والري، خاصة في اليمن التي تفتقر إلى مصادر مياه متجددة. لذا، يجب استغلالها بشكل أمثل من قبل الدولة والأفراد على حد سواء، وذلك عبر إنشاء منشآت تخزين مائية مثل الحواجز المائية والبحيرات الصناعية والسدود والخزانات الخرسانية، وفق مواصفات فنية تشرف عليها الجهات المختصة لضمان متانتها وقدرتها على مقاومة الفيضانات،

وتتطلب إدارة الموارد المائية دوراً محورياً في ضمان استدامة الزراعة المطرية. وتشمل متطلبات الاستعداد إنشاء منشآت تخزين مائية متنوعة كالسدود الصغيرة والخزانات والبرك، والتي تمكن من احتجاز مياه الأمطار خلال مواسم الهطول الغزير. كما يتطلب الأمر تحسين خصائص التربة عبر تقنيات الحراثة المناسبة وأساليب تثبيت التربة لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة والحد من الانجراف. ويأتي التخطيط الزراعي الدقيق لاختيار المحاصيل الملائمة وبرمجة مواعيد الزراعة كعامل رئيسي لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

طرق استغلال الأمطار الموسمية

وتتطلب إدارة الموارد المائية دوراً محورياً في ضمان استدامة الزراعة المطرية. وتشمل متطلبات الاستعداد إنشاء منشآت تخزين مائية متنوعة كالسدود الصغيرة والخزانات والبرك، والتي تمكن من احتجاز مياه الأمطار خلال مواسم الهطول الغزير. كما يتطلب الأمر تحسين خصائص التربة عبر تقنيات الحراثة المناسبة وأساليب تثبيت التربة لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة والحد من الانجراف. ويأتي التخطيط الزراعي الدقيق لاختيار المحاصيل الملائمة وبرمجة مواعيد الزراعة كعامل رئيسي لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

ويظهر الأثر الاقتصادي الإيجابي للاستعداد الجيد للموسم الزراعي من خلال عدة مؤشرات، أبرزها زيادة الإنتاجية نتيجة الاستخدام الأمثل لمياه الأمطار وتطبيق نظم الري الكفؤ، مما يعكس على كميات إنتاج الحبوب. كما يساهم في خفض التكاليف عبر تقليل الاعتماد على مصادر الري الخارجية، ويحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية، مما يقلص فاتورة الواردات الغذائية.

وفي ظل هذه التطورات، أصبح تفعيل دور الجمعيات الزراعية التعاونية ضرورة ملحة لضمان استمرارية النجاحات التي تحققت خلال السنوات الماضية، فتوفير الدعم اللازم لهذه الجمعيات سواء من حيث التمويل أو التدريب أو تطوير البنية التحتية الزراعية سيساعد في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق نهضة زراعية مستدامة. هذه الجمعيات ليست مجرد مؤسسات خدمية، بل هي نواة لاقتصاد زراعي حديث يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية التي كانت لفترات طويلة تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني. لقد أثبتت التجربة اليمنية الحديثة بعد ثورة 21 سبتمبر أن الزراعة يمكن أن تكون ركيزة أساسية في بناء اقتصاد قوي ومستقل، وأن الجمعيات التعاونية الزراعية قادرة على تغيير واقع الزراعة في اليمن من خلال تبني سياسات تعاونية تدعم الإنتاج المحلي وتحفز المزارعين على توسيع أنشطتهم الزراعية. ومع استمرار هذه الجهود، يمكن أن يصبح اليمن نموذجاً يحتذى به في إدارة القطاع الزراعي بطريقة أكثر فعالية تضمن تحقيق تنمية مستدامة. تتعلق الجمعيات الزراعية التعاونية متعددة الأغراض بالتجربة اليمنية الحديثة وأهمية تفعيلها.

وتتطلب إدارة الموارد المائية دوراً محورياً في ضمان استدامة الزراعة المطرية. وتشمل متطلبات الاستعداد إنشاء منشآت تخزين مائية متنوعة كالسدود الصغيرة والخزانات والبرك، والتي تمكن من احتجاز مياه الأمطار خلال مواسم الهطول الغزير. كما يتطلب الأمر تحسين خصائص التربة عبر تقنيات الحراثة المناسبة وأساليب تثبيت التربة لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة والحد من الانجراف. ويأتي التخطيط الزراعي الدقيق لاختيار المحاصيل الملائمة وبرمجة مواعيد الزراعة كعامل رئيسي لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

ويظهر الأثر الاقتصادي الإيجابي للاستعداد الجيد للموسم الزراعي من خلال عدة مؤشرات، أبرزها زيادة الإنتاجية نتيجة الاستخدام الأمثل لمياه الأمطار وتطبيق نظم الري الكفؤ، مما يعكس على كميات إنتاج الحبوب. كما يساهم في خفض التكاليف عبر تقليل الاعتماد على مصادر الري الخارجية، ويحقق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الأساسية، مما يقلص فاتورة الواردات الغذائية.

وفي ظل هذه التطورات، أصبح تفعيل دور الجمعيات الزراعية التعاونية ضرورة ملحة لضمان استمرارية النجاحات التي تحققت خلال السنوات الماضية، فتوفير الدعم اللازم لهذه الجمعيات سواء من حيث التمويل أو التدريب أو تطوير البنية التحتية الزراعية سيساعد في تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق نهضة زراعية مستدامة. هذه الجمعيات ليست مجرد مؤسسات خدمية، بل هي نواة لاقتصاد زراعي حديث يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية التي كانت لفترات طويلة تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني. لقد أثبتت التجربة اليمنية الحديثة بعد ثورة 21 سبتمبر أن الزراعة يمكن أن تكون ركيزة أساسية في بناء اقتصاد قوي ومستقل، وأن الجمعيات التعاونية الزراعية قادرة على تغيير واقع الزراعة في اليمن من خلال تبني سياسات تعاونية تدعم الإنتاج المحلي وتحفز المزارعين على توسيع أنشطتهم الزراعية. ومع استمرار هذه الجهود، يمكن أن يصبح اليمن نموذجاً يحتذى به في إدارة القطاع الزراعي بطريقة أكثر فعالية تضمن تحقيق تنمية مستدامة. تتعلق الجمعيات الزراعية التعاونية متعددة الأغراض بالتجربة اليمنية الحديثة وأهمية تفعيلها.

د. يوسف المخرفي



تعد الأمطار التي يمن الله بها على بلادنا أمطاراً موسمية صيفية غزيرة في الغالب على عموم اليمن، وشتوية خفيفة على المناطق الشمالية الغربية. بالتالي، غالباً ما يتم التركيز على الأمطار الموسمية الصيفية لجداولها وغزارتها.

والأمطار الموسمية الصيفية ناتجة عن هبوب الرياح الجنوبية الغربية القادمة جافة من الحبشة، لتكون مهيأة لحمل بخار الماء خلال عبورها مياه وأجواء البحر الأحمر. أما الأمطار الموسمية الشتوية، فنتيجة لهبوب الرياح الشمالية الغربية القادمة من إقليم البحر المتوسط ذي المناخ الحار الجاف صيفاً، والداقي الممطر شتاءً.

وتعد محافظة إب "الجزيرة المطرية" للجمهورية اليمنية، حيث تنال النصب الأوفر من الأمطار بما يتراوح بين 400-450 ملم سنوياً. كما ينال إقليم السفوح الغربية، الممتد من غربي محافظة صعدة مروراً بحجة والمحويت وريمة وشرقي الحديدة وغربي ذمار

أيمن الرماح



يتشكل المطر عندما تتبخر الرطوبة من المسطحات المائية مثل البحيرات والأنهار والمحيطات إلى الغلاف الجوي، حيث تبرد الرطوبة وتتكثف في قطرات ماء صغيرة تتجمع لتشكيل السحب. وعندما تتقل السحب بقطرات الماء، تطلقها على شكل أمطار موسمية.

ويختلف موسم الأمطار في اليمن من منطقة لأخرى، حيث يمتد من يوليو إلى سبتمبر في المناطق الشمالية والوسطى، بينما يبدأ من أبريل حتى أغسطس في المناطق الجنوبية. وتعتبر شهري يوليو وأغسطس

نجاح الجمعيات الزراعية التعاونية متعددة الأغراض

فضل فارس



بعد ثورة 21 سبتمبر، شهد اليمن تحولات كبيرة في مختلف المجالات، وكان القطاع الزراعي واحداً من أهم القطاعات التي حظيت باهتمام واسع، نظراً لأهميته الحيوية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد الوطني. في خضم هذه المرحلة الجديدة، برزت الجمعيات الزراعية التعاونية متعددة الأغراض كأداة رئيسية لتنظيم جهود المزارعين وتحسين الإنتاج الزراعي، حيث أصبحت تمثل نموذجاً عملياً للتعاون الجماعي الذي يهدف إلى دعم التنمية الزراعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

لقد جاءت هذه الجمعيات لتلبي حاجة المزارعين إلى تنظيم أفضل لعمليات الزراعة والتسويق، حيث لم يعد المزارع وحده في مواجهة التحديات، بل أصبح جزءاً من منظومة تعاونية تسعى إلى تحسين الإنتاج، وخفض التكاليف، وتعزيز فرص تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والإقليمية. هذه الجمعيات لم تقتصر فقط على توفير البذور والشتلات والأسمدة بأسعار مناسبة، بل

امتدت أيضاً إلى دعم المزارعين بالمعدات الزراعية وتقديم التوجيه والإرشاد الزراعي لضمان تحسين جودة الإنتاج واستدامته. في السنوات التي تلت ثورة 21 سبتمبر، بدأت تظهر نتائج هذه الجهود بوضوح، حيث شهد القطاع الزراعي توسعاً في المساحات المزروعة وتحسناً في مستوى الإنتاج، كما أن نجاح التجارب الزراعية في زراعة محاصيل كانت في السابق محدودة أصبح دافعاً للجمعيات التعاونية لدعم المزيد من المبادرات الزراعية وتحفيز المزارعين على خوض تجارب جديدة تساعد في تنويع الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

إحدى القضايا المهمة التي برزت بعد الثورة كانت فكرة تعزيز التسويق الزراعي، حيث واجه المزارعون سابقاً تحديات كبيرة في بيع منتجاتهم بأسعار عادلة نتيجة لسيطرة الوسطاء التجاريين وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، ومن هنا جاءت الجمعيات التعاونية لتكون حلقة وصل بين المزارعين والأسواق، حيث عملت على تنظيم عمليات التسويق الجماعي وضمان وصول المنتجات إلى المستهلك بأسعار عادلة، وهو ما انعكس إيجاباً على دخل المزارعين وحفزهم على زيادة الإنتاج.

ظاهرة مقلقة تستوجب التحرك العاجل

البحر لا تتنافس مع الحذر. ويتضمن ذلك السباحة في المناطق المخصصة فقط، وتجنب الأوقات الخطرة مثل فترات المد أو التيارات القوية، مع ضرورة مراقبة الأطفال بشكل مستمر.

ويقع على عاتق السكان القريبين من السواحل دور مهم في نشر الوعي، وتقديم الإرشادات للزوار، والمساهمة في عمليات الإنقاذ الأولي عند الحاجة. كما ينبغي تعزيز التعاون مع الجهات المعنية لإنشاء نقاط إنقاذ مجهزة.

من الضروري أن تتصاعد الجهود الرسمية لمواجهة هذه الظاهرة عبر تعزيز وجود فرق الإنقاذ، وتركيب لافتات تحذيرية واضحة، وتنظيم حملات توعية مكثفة، وتوفير معدات السلامة للصيادين.

البحر نعمة وهبها الله لأهالي الحديدة، لكنها نعمة تتطلب التعامل معها بحكمة ومسؤولية. فالالتزام بإجراءات السلامة ليس خياراً، بل هو واجب إنساني يحفظ الأرواح ويحمي الأسر من الفواجع



الإبحار، وحمل معدات السلامة الأساسية، وتجنب الرحلات الفردية، مع ضرورة متابعة النشرات الجوية. أما مرتادو الشواطئ فعليهم إدراك أن متعة

القوارب وضعف وسائل الاتصال في حالات الطوارئ. ولتقليل هذه المخاطر ينبغي على الصيادين الالتزام بفحص قواربهم قبل

وزير الحاتمي



تشهد سواحل محافظة الحديدة تصاعداً مقلقاً في حالات الغرق، حيث سُجّلت 6 حالات خلال أسبوع واحد فقط، رغم تكرار التحذيرات الرسمية.

هذه الوقائع المؤسفة تكشف عن مخاطر حقيقية تتهدد حياة المواطنين، خاصة مع تزايد اضطراب الأمواج والتيارات البحرية خلال الفترة الحالية.

وتتعدد أسباب هذه الظاهرة بين تجاهل التحذيرات، والمغامرة غير المحسوبة في أوقات غير مناسبة للسباحة أو الصيد، وضعف الإجراءات الوقائية على طول الشريط الساحلي، كما يلاحظ نقص واضح في فرق الإنقاذ والمعدات اللازمة في المناطق الأكثر عرضة للحوادث.

يواجه الصيادون مخاطر جسيمة تتمثل في الأمواج العاتية والضبب الكثيف الذي يعيق الرؤية، إضافة إلى مشاكل تقنية في

حوادث الغرق في سواحل الحديدة

من الأماكن الخطرة، والمساهمة في إنقاذ الأشخاص عند وقوع أي طارئ، والتنسيق مع السلطات المحلية لضمان وجود فرق الغرق. تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر البحر يساعد في تقليل الحوادث وإنقاذ الأرواح.

الجهات المختصة مدعوة إلى تكثيف جهود التوعية ووضع لوحات إرشادية في المناطق الساحلية لتحذير المواطنين من مخاطر البحر، كما أن تعزيز فرق الإنقاذ البحري وتوفير نقاط مجهزة بوسائل النجاة بالقرب من المواقع التي تشهد إقبالاً كبيراً من المواطنين قد يكون عاملاً حاسماً في تقليل عدد حالات الغرق.

الإعلام المحلي بدوره يمكن أن يساهم في نشر الوعي عبر حملات توعية مستمرة تسلط الضوء على المخاطر المحتملة وكيفية تجنبها.

مع استمرار وقوع حوادث الغرق، فإن المسؤولية تقع على الجميع، سواءً الجهات المختصة أو الصيادين أو مرتادي الشواطئ أو السكان المجاورين للبحر، فالالتزام بإجراءات السلامة ليس خياراً بل ضرورة للحفاظ على الأرواح وتقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات. البحر مصدر خير ورزق، لكنه أيضاً بيئة خطيرة تحتاج إلى احترام قوانينها والتعامل معها بحذر ووعي.



غير المخصصة لذلك. السباحة في أماكن آمنة وخلال الأوقات المناسبة تساعد في تقليل المخاطر، كما أن عدم ترك الأطفال دون رقابة عند الشواطئ أمر ضروري لمنع وقوع الحوادث، والتوعية بأهمية احترام البحر والتعامل معه بحذر تساهم في تجنب الكوارث التي قد تنجم عن التهوان أو الإهمال.

السكان القريبون من البحر يمكن أن يكون لهم دور مهم في التوعية ونشر ثقافة السلامة البحرية من خلال تقديم النصيحة لمرتادي الشواطئ وتحذيرهم

الصيادون، باعتبارهم الفئة الأكثر تواجداً في البحر، يحتاجون إلى اتخاذ احتياطات إضافية، منها متابعة الأحوال الجوية وعدم المجازفة بالإبحار في أوقات اضطراب البحر، والتأكد من سلامة القوارب وتجهيزها بمعدات النجاة الضرورية، والتواصل الدائم مع فرق الإرشاد البحري لضمان تلقي التحذيرات في الوقت المناسب. الالتزام بهذه الإجراءات يقلل من المخاطر التي قد تؤدي إلى حوادث غرق مأساوية. مرتادو الشواطئ مطالبون أيضاً بتوخي الحذر عند السباحة، خاصة في المناطق

أحمد عامر



تزايدت في الآونة الأخيرة حوادث الغرق في سواحل محافظة الحديدة، حيث سُجّلت ست حالات غرق خلال أسبوع واحد رغم التحذيرات المستمرة من الجهات المختصة.

هذه الحوادث تثير القلق بشأن المخاطر التي تحيط بالصيادين ومرتادي الشواطئ والسكان القريبين من البحر، خاصة مع التغيرات المناخية والاضطرابات الجوية التي تؤثر على التيارات البحرية وارتفاع الأمواج.

ومع استمرار وقوع هذه الحوادث، يصبح الالتزام بتدابير السلامة والوعي بالمخاطر أمراً لا غنى عنه للحفاظ على الأرواح.

تشير أسباب الغرق إلى تجاهل الإرشادات المتعلقة بسلامة البحر، حيث يغامر بعض الصيادين بالإبحار في ظروف جوية غير مستقرة، كما يرتاد المواطنون الشواطئ دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة، كما أن عدم توفر معدات الإنقاذ في كثير من المواقع الساحلية يزيد من خطورة الوضع، حيث يجد الغريق نفسه في مواجهة الأمواج العاتية دون أية وسيلة للنجاة، إضافة إلى ذلك، فإن بعض الأطفال واليافعين يسبحون في مناطق غير آمنة، ما يجعلهم عرضة للتيارات الجارفة التي يصعب عليهم مقاومتها.

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

الإخراج الفني
عبدالله داوود

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

اليمن الزراعية

زراعية - تنمية - مجتمعية

أسبوعية - 12 صفحة

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

البورون العنصر الدقيق ذو الأثر الكبير في نمو النباتات

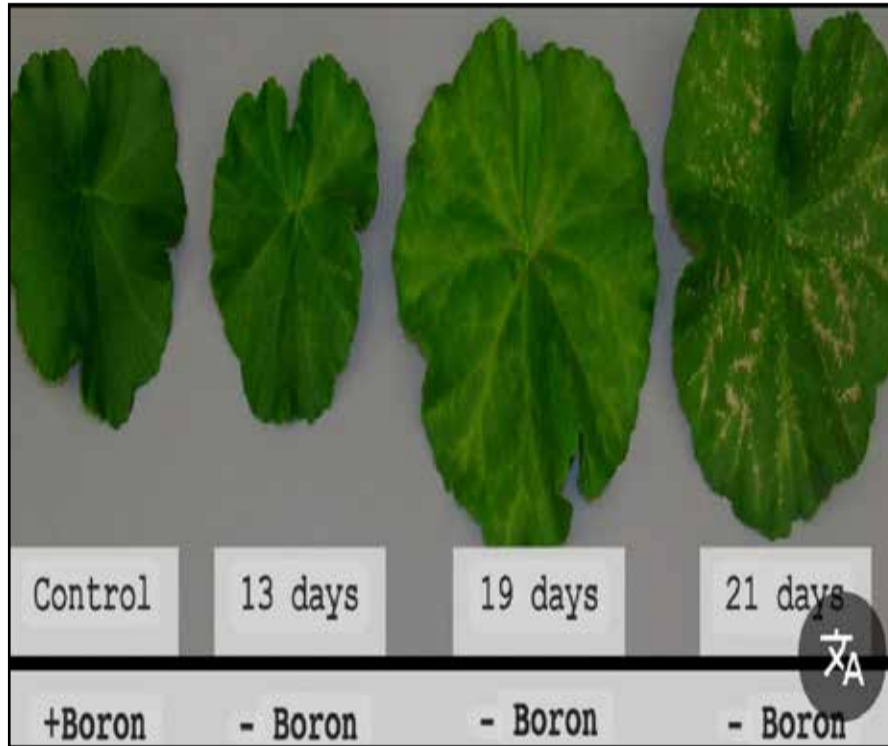
اليمن الزراعية - قيس الوجيه

يُعد البورون من العناصر الغذائية الصغرى الأساسية لنمو النبات، حيث يحتاجه النبات بكميات قليلة مقارنة بالعناصر الكبرى. ومع ذلك، فإنه يلعب دوراً حيوياً في العديد من العمليات الفسيولوجية والبيوكيميائية داخل النبات، بدءاً من تكوين جدران الخلايا وحتى تحسين جودة الثمار. يؤدي نقص البورون إلى اضطرابات واضحة في النمو، بينما زيادة تركيزه قد تسبب سُمية للنبات، مما يستدعي تحقيق التوازن في توفيره.

أهمية البورون للنباتات

1. دعم النمو الخلوي: يدخل في تركيب البكتين المكون الرئيسي لجدران الخلايا، مما يزيد من متانتها ومرونتها.
2. تحسين نقل المغذيات: يسهل حركة السكريات والعناصر الغذائية بين أجزاء النبات المختلفة.
3. تعزيز التلقيح والإثمار: يحسن تكوين حبوب اللقاح وحيويتها، ويزيد من معدلات العقد.
4. تحفيز نمو الجذور: ينشط الجذور الشعرية لزيادة كفاءة امتصاص الماء والعناصر.
5. تحسين جودة المحصول: يقلل

من تشوهات الثمار ويزيد من حجمها وقيمتها الغذائية.
أعراض نقص البورون
 - تشوهات النمو (تقزم السيقان، موت البراعم الطرفية)
 - اصفرار الأوراق وتجدها ثم تحولها للبنني
 - ضعف التزهير وسقوط الأزهار
 - تشوهات الثمار (تشقق، تفرغ داخلي)
 - ضعف نمو الجذور



مصادر وعلاج نقص البورون

1. المصادر:
 - الأسمدة الكيميائية (بورات الصوديوم، حمض البوريك)
 - المواد العضوية (الكمبوست، السماد الحيواني)
 - المياه الجوفية الغنية بالبورون
 2. العلاج:
 - التسميد للأرضي بالأسمدة الحاوية على البورون
 - الرش الورقي بمحلول حمض البوريك (0.5-1 جم/لتر)
 - تحسين خصوبة التربة بالمواد العضوية
 - مراقبة مستويات البورون في التربة بانتظام
- يُعد البورون عنصراً حيوياً لا غنى عنه لضمان نمو سليم وإنتاجية عالية للمحاصيل الزراعية. يجب على المزارعين مراقبة مستوياته في التربة بدقة، وتجنب الإفراط في التسميد به لمنع السمية. من خلال التطبيق المتوازن لمصادر البورون وعلاج النقص بشكل علمي، يمكن تحقيق محاصيل عالية الجودة ذات قيمة تسويقية ممتازة، مع تعزيز قدرة النباتات على مقاومة الأمراض والظروف البيئية الصعبة.

التهاب التامور الوخزي

د/ محمد الضوراني :

الأعراض:

- أولى علامات اختراق الجسم الغريب للشبكية:
1. الامتناع عن الأكل.
 2. ألم بطني حاد.
 3. توقف حركة الكرش وحدوث نفاخ متكرر.
 4. علامات التهاب صفاقي موضعي (ألم، تقوس الظهر، إبعاد المرفقين).
- أعراض قصور القلب الاحتقاني:**
1. تعب شديد بعد مجهود بسيط.
 2. زيادة معدل النبض.

التشخيص:

1. في المراحل الأولى: سماع صوت احتكاك التامور بوضوح.
2. في المراحل المتقدمة: خفوت أو اختفاء أصوات القلب (Muffled heart sounds).



التهاب التامور الوخزي هو أحد الأمراض التي تصيب المجترات، وخاصة الأبقار، نتيجة ابتلاع أجسام معدنية حادة مثل المسامير والأسلاك أثناء تناولها العلف، وذلك بسبب عاداتها في تناول الطعام دون انتباه أو تمييز.

الأسباب:

يحدث المرض بسبب اختراق جسم معدني حاد لجدار الشبكية (Reticulum)، ما رآ بالحجاب الحاجز، حتى يصل إلى كيس التامور (Pericardium)، مسبباً التهابه.

الأمراض

يحمل الجسم الغريب جراثيم من تجويف البطن إلى تجويف الصدر، فتسبب التهاباً صديدياً في كيس التامور، مع تجمع للصدید والنضح الليفي، مما يؤدي إلى احتكاك مسموع بين التامور والنخاب (Epicardium). مع زيادة الإفرازات النضحية، يُفصل سطح التامور والنخاب، مما يؤدي إلى اختفاء صوت الاحتكاك وظهور ما يُعرف بـ: خفوت أصوات القلب (Muffling of heart sounds).

يضغط السائل النضحي على عضلة القلب، ويؤدي إلى فشلها في ضخ الدم بكفاءة، حتى في حالة الراحة، مما ينتج عنه قصور القلب الاحتقاني.

الصفة التشريحية:

1. وجود صديد في كيس التامور.
2. تضخم القلب وامتلاؤه بالصديد.
3. التصاقات بين التامور، النخاب، والحجاب الحاجز.
4. وجود الجسم الغريب وسط الالتصاقات، محاطاً بالصديد.
5. آفات قححية في الكبد وانتشار صمّات (Emboli) قححية.

العلاج:

1. العلاج الجراحي: فتح البطن واستئصال الجسم الغريب مع الأنسجة المصابة. فعال في المراحل المبكرة من المرض.
2. العلاج الطبي (الأكثر شيوعاً): إعطاء مغناطيس عبر الفم ليستقر في الشبكية ويلتقط الجسم الغريب. حقن مضاد حيوي واسع الطيف.

ملاحظة:

في بعض الحالات يكون العلاج غير مجد نتيجة التأخر في التشخيص بعد حدوث التهاب صديدي مزمن في القلب.

الوقاية:

1. إزالة المسامير، الأسلاك، والإبر من بيئة المزرعة.
2. استخدام مغناطيسات الشبكية عبر الفم، وهي وسيلة فعالة جداً وتقلل نسبة الإصابة بأكثر من 95%.

قصة كفاح شاب من عتمة من "العربية اليدوية" إلى سلال التين الفاخر

الشكوى، بل صنع من كرتون التين منبراً للكرامة، ومن عرق جبينه سطرًا في كتاب النجاح.

قصته ليست مجرد حكاية بائع فواكه، بل درس حي في الكفاح، وفي كيف يمكن للشباب اليمني أن ينهض رغم الصعاب، وأن يصنع من البساطة بطولة يومية.

فكل من يحمل عربية اليوم، قد يكون صاحب مشروع الغد، وكل من يبدأ بـ"كرتون تين" قد يُلهم أمةً بأكملها لتعود إلى خيراتها أرضها. ذو يزن الرضي، ليس اسمًا يُكتب فقط في قائمة الباعة، بل في سجل الكادحين الذين قالوا: "نحن لا ننتظر الفرصة، نحن نخلقها".

يرى في منع استيراد المنتجات الزراعية فرصة ثمينة لدعم الإنتاج المحلي، ويؤمن بأن الفواكه اليمنية تتفوق على المستوردة من حيث الطعم والفائدة والتكلفة.

يقول: "أنا ما أبيع بس عشان أكسب... أنا أؤمن إن فواكهنا أجود، والمغترب اليمني في الخليج يتمنى طعم التفاح والتين من اليمن أكثر من أي منتج خارجي".

اليوم، أصبح ذو يزن أحد الوجوه المعروفة في سوق الفواكه بالعاصمة، يحمل معه قصة كفاح لكل شاب يظن أن النجاح يحتاج إلى رأس مال كبير، فرأس ماله الحقيقي كان: [العزيمة، الصبر، وحب الأرض].

لم ينتظر ذو يزن الوعود، ولم يركن إلى

ومنذ عامين، بدأ يعمل في بيع التين بشكل منتظم، واختص في عرضه وتسويقه، حتى أصبح له مكاناً معروفاً في سوق زهبان صباحاً، ثم يتوجه ليلاً إلى جولة عمران حيث يواصل بيع التين ويقابل الزبائن المعتادين. اكتشف مع الوقت أن التين اليمني ليس مجرد فاكهة، بل كنز صحي مليء بالفوائد يحتوي على مجموعة من الفيتامينات والمعادن الضرورية مثل: فيتامين C، فيتامين K، فيتامين A، فيتامينات B، الزنك، الحديد، النحاس، المنغنيز، البوتاسيوم.

وكان أكثر ما يميزه عن غيره من الباعة، اهتمامه بجودة الفاكهة والحرص على شرائها مغلفة بطريقة صحية وجذابة.

اليمن الزراعية - محمد حاتم

في زوايا الأسواق الشعبية، وبين طرقات صنعاء المزدهمة، قد تمرّ بجانب شاب بسيط يبيع التين اليمني دون أن تعلم أنك أمام رواية صبر وكفاح مكتوبة بالحياة. هو ليس مجرد بائع فواكه، بل خريج جامعي، ومعلم سابق، وشاب رفض أن تسرقه البطالة، فاختار أن يكون منتجاً، وأن يرفع راية الزراعة اليمنية بيديه.

من محمية عتمة بمحافظة ذمار إلى قلب العاصمة، حمل ذو يزن أحمد سعيد الرضي حلمه فوق عربية، وجعل من التين اليمني رسالة جودة وانتماء.

يقول ذو يزن: "ليس عيباً أن أبيع في الشارع، وإنما العيب أن أجلس بدون عمل وأولادي يجوعون، لافتاً إلى أن الفواكه اليمنية طعمها أحلى، وأنا فخور أنني أروج لمنتج بلادي". وصل ذو يزن إلى صنعاء عام 2011، وسكن في حي جدر، وبدأ الدراسة في قسم التربية الإسلامية بجامعة صنعاء، وتخرج عام 2016، وعمل بعدها في مجال التعليم بمدرسة أبي بكر الصديق في قريته حمير متطوعاً لخدمة الأجيال.

لكن الظروف المعيشية الصعبة أجبرته على الانتقال إلى العاصمة بحثاً عن مصدر رزق، وهناك، بدأت الرحلة من الصفر.

لم يخجل من العمل، بل بدأ حملاً على "العربية اليدوية" في سوق زهبان، ينقل الفواكه من السوق إلى فوق السيارات. وفي لحظة قرار شجاع، اشترى أول كرتون فاكهة، وبدأ في بيع التين اليمني وبعض الأنواع المحلية مثل التفاح ومانجو التيمور والخوخ.

يقول: "كنت أشتري الكرتون بـ 1200 ريال وأبيعه بـ 1300، وأحياناً أبيع بنفس السعر، وأحياناً بخسارة 200 ريال، لكن ما كنت أتوقف، كنت أقول: "الرزق على الله، والسعي علي".



739137283 - 784248574



المتازل الزراعية في اليمن

المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها		المعالم الزراعية				أيام المعالم		
تخرج منها في يوم	تدخل من يوم	إسم المنزلة	إلى	من	المعلم			
إبريل	26	الشرطين	إبريل	30	إبريل	18	السماك الفرع	13

يقول علي ولد زايد:

لَا تَبْكِي عَلَى أَبْشَوْشِ إِذَا مَاتَ ابْنُكَ عَلَى نَجْمِ السَّمَاءِ إِذَا فَاتَ





فاستثمار نعمة الأمطار في مواسمها، حيث تأتي- بفضل الله «سبحانه وتعالى»- أمطار غزيرة، ولكن- كما قلت- تصب أكثرها إلى الوديان، جزءً منها- بحسب المناطق- يصل إلى الصحراء، والجزء الآخر يصل إلى البحر، ثم يبقى الناس في الأوقات الأخرى (في غير المواسم) في حالة من المعاناة الشديدة، حتى على مستوى مياه الشرب، فهذا الموضوع يحتاج إلى عناية واهتمام.

السيد القائد/ عبد الملك الحوثي

بريد المزارعين

إجابات المهندس عادل العريقي - مدير إدارة البستنة

السؤال الأول:

أهد المزارعين أرسل صورة لشجرة لوز، ويقول إن الساق بدأ يتشقق رغم أنه لا يزال حياً ويثمر هذا العام. ولكن الفرعين المجاورين له قد يبسا وتم قلعهما من تحت التربة. يسأل: ما سبب التشقق؟ وكيف يمكن الوقاية وحماية الشجرة من الموت؟

الإجابة:

شجرة اللوز من الأشجار الحساسة التي تحتاج إلى رعاية فائقة، إلا أن أغلب المزارعين في بلادنا لا يفونونها حقها من الخدمة (ري، تسميد، مكافحة، إزالة الأعشاب)، مما يؤدي إلى ضعف الأشجار وتقرؤها وضعف إنتاجها الذي لا يتجاوز غالباً 2-3 كيلو جرام.

أسباب تشقق الساق:

• تعرض الساق للرطوبة لفترة طويلة ثم تعرضه المباشر لأشعة الشمس القوية، يؤدي إلى تشققات خشبية.

• التربة غير السليمة للأشجار، وترك الأفرع قريبة من سطح التربة، يعرض الجذع لمزيد من الرطوبة.

الوقاية:

• تجنب تعرية جذع الشجرة، ورفع الأفرع باستخدام سنادات خشبية لتحسين التهوية وتسهيل الخدمة.

• عمل حلقات ترابية حول الشجرة لمنع وصول مياه الري إلى الجذع، مما يقلل من الرطوبة المحيطة به.

العلاج:

دهن الساق بمبيد هيدروكسيد النحاس، ثم بعد يومين يُدهن بسبرنج أبيض مائي للحماية.

السؤال الثاني:

مزارع أرسل صورة لطماطم في بيت محمي، ويسأل عن سبب اصفرار الأوراق وكيفية الوقاية والمكافحة؟

الأسباب المحتملة:

الإصابة بالأمراض والآفات.

• نقص في العناصر الغذائية.

• الإفراط في الري.

الوقاية والممارسات الموصى بها:

• منح الشتلات مساحات كافية للتفرع.

• التخلص من الشتلات الضعيفة لإعطاء فرصة للنباتات القوية.

• إزالة الأوراق السفلية لتقليل انتشار الأمراض.

• تقليم الطماطم باستمرار لضمان وصول الشمس إلى جميع الأجزاء.

العلاج:

استخدام مبيد ميداكلوبريد أو دلتامثرين حسب نوع الإصابة.

السؤال الثالث:

مزارع أرسل صورة لطماطم، ويسأل عن سبب التفاف الأوراق وكيفية الوقاية والمكافحة؟

الأسباب المحتملة لتفاف (التفاف) أوراق الطماطم:

• ظاهرة فسيولوجية نتيجة الإجهاد الحراري: عند فقد النبات ماءً أكثر من امتصاصه.

• شدة الجفاف أو الري الزائد.

• نقص النيتروجين والفوسفور.

• إصابة بفيروسات، بكتيريا، فطريات، أو آفات مثل: المن، العناكب، الذبابة البيضاء.

العلاج والمكافحة:

في حال كان السبب فسيولوجي (غير مرضي):

• تقليل فترة الري إلى النصف، وتقليل كمية الماء، مع تحسين خدمة الحقل وتنظيفه باستمرار.

في حال الإصابة بآفات أو أمراض:

• استخدام مبيدات متخصصة بحسب نوع الإصابة، مع الالتزام بالتعليمات الموجودة على عبوة المبيد.



أهمية استغلال مياه الأمطار

تمثل مياه الأمطار نعمة عظيمة انعم الله بها علينا، واحد مصادر المياه المتجدد في اليمن، غير أن هذا المورد لا يُستغل بالشكل المطلوب، إذ يذهب معظم ما يهطل من أمطار إلى الصحراء أو يصب في البحر دون الاستفادة منه، بسبب غياب مشاريع الحصاد المائي وضعف البنية التحتية المتعلقة بتجميع وتخزين مياه الأمطار.

وقد عرف اليمنيون منذ القدم أهمية هذه النعمة، وكانوا السباقين إلى إنشاء السدود والصحاريج وقنوات الري، مثل سد مارب التاريخي، الذي لا يزال شاهداً على حضارة زراعية عظيمة بنت مجدها على استغلال كل قطرة ماء.

واليوم، نحن أحوج ما نكون إلى استهلاك تلك الروح الحضارية والعملية، لاستعادة أجداننا الحضارية في ظل التغيرات المناخية وتزايد التحديات البيئية والزراعية.

من أبرز الجهود التي تم القيام بها مشروع الري الطارئ الذي تم تنفيذه في تهامة، والذي وفر حلاً فعالاً، وتم من خلاله التوسع الكبير في استصلاح الأراضي الزراعية واستغلالها في زراعة الحبوب، كما تم إعداد الخارطة المائية والتي تعد إنجازاً عظيماً جاري العمل على استكمالها، والتي حددت أماكن المنشأة المائية وواقعها، وحددت مواقع المنشأة التي سيتم انشائها مستقبلاً، بالإضافة إلى الوديان ومنابعها ومصباتها، وهي خطوة هامة في سبيل التخطيط السليم لاستغلال مياه الأمطار.

لكن تبقى المشكلة الأبرز هي إهمال تنظيف القنوات ومجري السيول، حيث تتسبب الأحوال والمخلفات في عرقلة جريان المياه وانحرافها، ما يؤدي إلى ضياع كميات كبيرة من السيول، بل ووقوع كوارث كما حدث العام الماضي في بعض المحافظات مثل الحديدة وذمار، وتعز والمحويت حيث أدت السيول إلى تدمير ممتلكات ومزارع، وقطع الطرق، وتشريد العديد من الأسر. والسبب هو إهمال القنوات والسواقي ومجري السيول، والبناء العشوائي فيها، كذلك قيام المزارعين ببناء خزانات مائية بطرق عشوائية بدون دراسات ومخططات فنية.

وفي هذا السياق، تأتي موجهات السيد القائد عبد الملك بدر الدين الحوثي - يحفظه الله ويرعاه - لتؤكد على ضرورة الاستفادة القصوى من مياه الأمطار واستغلالها في زراعة الحبوب وغيرها من المحاصيل الهامة، خاصة في ظل التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي. كما دعا السيد القائد إلى عدم البناء في ممرات ومجري السيول، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المياه، وحث على التعاون المجتمعي والمبادرات المحلية في إنشاء السدود والحواجز المائية، وتنظيف قنوات ومجري السيول، بما يضمن الاستفادة من كل نقطة ماء تهطل على الأرض.

إن استغلال مياه الأمطار بالشكل الأمثل ليس ترفاً بل ضرورة وطنية واقتصادية، تستوجب تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية، وتفعيل دور السلطات المحلية والمبادرات التطوعية، واستلهام التجارب التاريخية التي أثبتت أن الإرادة الشعبية قادرة على تحويل التحديات إلى إنجازات

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

782 222 198

الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي:

تنويه

تعلم كلية الزراعة والأغذية والبيئة بجامعة صنعاء



عن فتح باب التسجيل والقبول للدراسة بالكلية

علماً بأن معدل القبول 50% للثانوية العامة علمي أو فني أو مهني

<https://oasyemen.net>

والتنسيق عبر
البوابة الإلكترونية

